

## المنظمات غير الحكومية .. الوجه الآخر للنظام العالمي



### المقدمة

تُعتبر الديمقراطية، والمساواة، والتحرّر، والكفاءة، وتمكين المرأة، والتنمية المستدامة.. شعارات ليبرالية برّاقة وجذابة، ترفعها المنظمات غير الحكومية في كل دول العالم، وخاصة في دول العالم الثالث. وفي ظل ما يحصل على كوكبنا من مآسي وحروب، قد تتشكّل هذه الشعارات بريق أملٍ للشعوب التي تعيش هذه الحروب.

تمتلك المنظمات غير الحكومية مكانة واضحة، وأهمية كبيرة في عالمنا المعاصر، وتعتبر مناطق النزاعات بيئة خصبة لدخولها وولادتها؛ وقد ازداد عددها وتنوعت في جميع المجالات، كونها تمتلك أساليب فعّالة للوصول إلى هذه البيئات، وذلك لمرونة عملها في المجتمعات.

كما إن التغييرات الدولية، والاتجاه الجديد الذي يسلكه النظام العالمي، زاد من أهميتها، وكذلك التحوّل في مفهوم أمن الدول إلى أمن الأفراد، لعب دوراً كبيراً في تواجدها، وخاصة في أعقاب الحرب الباردة، فكان لها دوراً فعّالاً في الأزمات الدولية والنزاعات.

من هذا المنطلق، باتت – هذه المنظمات - باباً للتدخل الخارجي؛ فحروب اليوم تعتمد في غالبيتها على الغزو الفكري، هذا إذا عرّفنا أن هذه المنظمات باتت قوة مهمة في الأنظمة الدولية.

أيضاً، كان للعولمة دوراً كبيراً في تنامي دور المنظمات، من حيث حركة الرأسمال، وأمن الأفراد، فالتطورات العالمية تتطلب الوصول لما هو أبعد من الحكومات، لذلك اقتضت الأوضاع الدولية المتطورة بتشكيل نظام جديد، يلعب فيه الآخرون أدوارهم، ما عدا الحكومات، ومنها المنظمات غير الحكومية، كما انبثقت في الوقت الذي فقدت فيها الدول القومية سطوتها السابقة، أي مهدت الطريق لنموذج جديد من الإدارة، تكون فيه للمنظمات ثقلاً كبيراً في جميع المجالات. فقد أعلن الرئيس بوش (الأب) "أن الولايات المتحدة ستقود نظاماً عالمياً جديداً، تتوحد فيه مختلف الأمم على مبدأ مشترك، بهدف تحقيق طموح عالمي لمصلحة البشرية، عماده السلام، وأركانه الحرية وسيادة القانون (١)"، فالسياسة الدولية تُرسم من خلال تكتلات جديدة، ودولة مستقلة خارج السرب لا تستطيع أن تفعل شيئاً بمفردها.

ولكن، على الرغم من الدور الكبير الذي تلعبه المنظمات، إلا أن هناك الكثير من الجدل حولها، وحول تواجدها في أماكن الصراع، بالإضافة إلى التمويل، الذي يزيد من الشكوك حولها.

تقوم هذه الدراسة بالبحث في علاقة المنظمات بالعولمة والدول، من خلال التعرف عليها، والبحث في تاريخها، كما تقوم بتسليط الضوء على أهم النقاط التي تثير الجدل، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه هذه المنظمات.

### أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من تزايد أعداد المنظمات غير الحكومية، وانتشارها الواسع، بحيث أصبحت تحتل مكانة كبيرة في هذا النظام، خاصة في القرن الحالي، إضافة إلى الاهتمام العالمي المتزايد بهذه المنظمات في السياسة الدولية، على الرغم من وجودها منذ فترة طويلة.

إذ أن التفاعل مع الحكومات أصبح غير كافٍ في عصر المعلومات، حيث يكتسب الرأي العام أهمية متزايدة، حتى أصبحت الجهات غير الحكومية هي الأقدر على التأثير في مجريات الأحداث، فهي تعتبر من أحد العوامل الفاعلة.

### تعريف المنظمات غير الحكومية

برز مصطلح المنظمات غير الحكومية في بدايات القرن العشرين، حيث أنه كان مليئاً بالأحداث والتطورات، التي استدعت الكثير من التغييرات.

المنظمات غير الحكومية هي كيانات تنظيمية، تتألف من مجموعة من الأفراد، الذين يتحدون في أعمالهم من أجل الوصول إلى هدف معين، على أن تكون هذه الكيانات غير تابعة لحكومات الدول التي تنشأ فيها، وتُسمى باللغة الإنجليزية *Nongovernmental organization* ، ويتم اختصارها بالرمز "NGO"، وتختلف الأهداف التي يتم تشكيل المنظمات غير الحكومية لأجلها، وقد تكون المنظمات غير الحكومية منظمات ربحية، وقد تكون غير ربحية في معظم الحالات، ويمارس هذا النوع من المنظمات دوراً حيويًا في التأثير على السياسات والبرامج الحكومية، من

<sup>١</sup> نعم تشومسكي، النظام العالمي القديم والجديد، نهضة مصر، القاهرة، الطبعة ٢٠٠٧، ص ١٨.

خلال عملية المراقبة، والمشاركة في اجتماعات التفاوض حول الاتفاقيات والمعاهدات والتسويات، وتخصيص الموارد من قبل الحكومات.(٢)"

هناك الكثير من التعاريف تخصّ هذه المنظمات، حيث يعرفها البنك الدولي بأنها: "منظمات خاصة، مستقلة جزئياً أو كلياً عن الحكومات، وتتسم بصورة رئيسية بأن لها أهدافاً إنسانية أو تعاونية، أكثر من كونها أهدافاً تجارية. وتسعى بصورة عامة إلى تخفيف المعاناة، أو تعزيز مصالح الفقراء، أو حماية البيئة، أو توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، أو الاضطلاع بتنمية المجتمعات(٣)"

أما الأمم المتحدة فتعرّف المنظمات على "أنها نسيج غير حكومي، وغير ربحي، وقد تكون كبيرة أو صغيرة، دنيوية أو دينية، وقد تعمل لصالح أعضائها فقط، أو لكل من يحتاج إلى مساعدة؛ بعضها يركّز على قضايا محلية، وبعضها الآخر يعمل على مستويات وطنية أو إقليمية أو دولية."

أما "غرامشي" فله مفهوم آخر، فهو يعتبر المجتمع المدني – ومن ضمنها المنظمات غير الحكومية- أحد أساليب الهيمنة التي من خلالها تبنى السلطة٤.

وحسب "جوزيف ناي" فإن المنظمات غير الحكومية: "هي منظمات غير وطنية، ولا تنتمي لحكومة ما، وهي تعبّر عن الوعي العالمي والرأي العام العالمي، حيث تقوم بالضغط على الحكومات، من أجل تغيير سياستها".

إذن، مهما تعدّدت التعاريف، فكلها تشير إلى نشوء جسم جديد، لرسم سياسة جديدة، بأساليب جديدة .

### تاريخ نشوء المنظمات غير الحكومية

يعود تاريخ المنظمات غير الحكومية إلى القرن التاسع عشر، حيث تأسست في عام ١٨٣٢ الجمعية البريطانية لمحاربة العبودية، وانتشر هذا النوع من المنظمات في ذلك الوقت.

إن انتشار المنظمات في البداية كان بمثابة تضييد لجروح الحرب وآلامها، وتخفيف معاناة ضحاياها؛ فعقب الحرب العالمية الأولى، ونتيجةً لكثرة الضحايا، كانت هناك حاجة لتأسيس منظمة دولية باسم "عصبة الأمم"، لحل المشاكل والأزمات الدولية، ولكن هذه العصبة لم تنجح في مهامها، وأمام تزايد إخفاقاتها في تحقيق السلم والأمن الدوليين وما نتج عنه من زيادة في حدة التوترات بين الدول، اندلعت الحرب العالمية الثانية، مخلّفةً كمية كبيرة من الخسائر المادية والبشرية، نتج عنها إنشاء منظمات دولية غير حكومية جديدة، مثل "منظمة أوكسفام" التي تأسست سنة ١٩٤٢ (٥). وبدأ فاعلون غير حكوميين في الدفاع عن جملة من القضايا، من نوع حق المرأة بالانتخاب، وتطبيق القانون الدولي، ومنع السلاح، وإنهاء تجارة الرقيق، وغيرها من القضايا المدنية، التي يتعلّق بسلامة الأفراد.

<sup>٢</sup> [Nongovernmental organization](#)

<sup>٣</sup> [المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان بين الغايات المعلنة وآفة التسييس](#). د. محمد شوقي عبد العال.

<sup>٤</sup> د. يسرى مصطفى، المنظمات غير الحكومية، مركز القاهرة للدراسات، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧، ص ٤٢.

<sup>٥</sup> مصعب شنين، [دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم عملية التحول الديمقراطي في تونس](#)، ٢٠١٧، ص ٢٠.

في العام ١٩٤٣ أنشأت المنظمات غير الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية اتحاداً لهذه الهيئات يدعى المجلس الأميركي للمؤسسات الأهلية للإغاثة ولقد قامت هذه الجمعيات في الأعوام الأولى بعد الحرب العالمية الثانية بنشاط كبير من أجل تأمين المساعدات للشعوب الأوروبية (توزيع أدوية، مواد غذائية، وألبسة... إلخ) بخاصة للاجئين والمهجرين. وفي الفترة نفسها تأسست في المملكة المتحدة لجنة أكسفورد لمكافحة المجاعة في العام ١٩٤٢، من أجل مساعدة الشعب اليوناني، الذي عانى من المجاعة خلال الاحتلال النازي (٦).

حدث النمو الكبير للمنظمات في بداية القرن العشرين، وخاصة بعد الحرب العالمية الأولى، ففي بداية القرن تم إحصاء ١٦٧ منظمة، ليرتفع عددها عام ١٩٤٥م إلى ٥٦٠٠ (٧). ومع تطور التكنولوجيا، ازداد دور هذه المنظمات، وأصبحت قادرة على الوصول إلى أي بقعة تريدها.

يُقدر عدد المنظمات غير الحكومية حالياً بـ ١٠ ملايين منظمة في كل دول العالم، يوجد في روسيا وحدها نحو ٢٧٧٠٠٠ منظمة، وتشير التقديرات أن في الهند ٢ مليون منظمة غير حكومية، وفي الصين ٤٠٠ ألف منظمة مسجلة رسمياً، وحوالي ١.٥ مليون منظمة في الولايات المتحدة حتى عام ٢٠١٧.

كما شجعت الأمم المتحدة العمل مع هذه المنظمات، لأنها تملك المعرفة الجوهرية حول مجتمعات مناطق النزاع، وقد أدى ذلك بها إلى إضافة مادة جديدة إلى ميثاقها بشأن المنظمات، وكان ذلك نتيجة للضغوط التي مارستها بعض الدول، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم تعديل مسودة ميثاق الأمم المتحدة، بإضافة مادة جديدة (مادة ٧١)، تخوّل المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالتشاور مع المنظمات غير الحكومية (٨).

بعد اعتراف الأمم المتحدة بهذه المنظمات، ارتفع عدد هذه المنظمات التي تعمل مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ووصل عدد المنظمات التي تتمتع بالمركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة عام ١٩٤٥ إلى ٤١، وفي ٢٠٠١ ارتفع العدد إلى ٢٠١٠ منظمة (٩).

### العولمة والمنظمات غير الحكومية

أدت العولمة خلال القرن العشرين إلى ظهور أهمية المنظمات غير الحكومية، حيث من أهم مظاهرها، تحرير الأسواق، وإدماج اقتصاد مختلف بلدان العالم في الاقتصاد الرأسمالي، الذي يتركز على إعلاء شأن السوق، وفرض حرية انتقال الأموال، والاستثمارات دون قيود، فوظفت قوى العولمة المنظمات، لتلعب الدور البديل للدولة، حيث القوالب القديمة والحدود تشكل عائقاً أمام هذه الحركة، كما أن المتعارف عليه أن الحكومات الوطنية هي من تتولى مسؤولية الأمن ورفاهية المواطن وحماية حقوقه، ولكننا نرى في ظل العولمة، بأن هذه المسؤوليات أصبحت

<sup>٦</sup> علي أحمد عبد الحميد الرحامنة، الدور السياسي والأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية (٢٠١١-٢٠١٧)، جامعة الشرق الأوسط، أيار ٢٠١٨، ص ١١.

<sup>٧</sup> سمير يوسف الجبلاني الزروق، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل وتطبيق القانون الدولي الإنساني، جامعة الشرق الأوسط، أوردن، ص ٢٢ عام ٢٠٢٠.

<sup>٨</sup> (المادة ٧١) ص ٦٢٤ من كتاب عولمة السياسة العالمية.

<sup>٩</sup> المنظمات الدولية غير الحكومية ودورها في تنفيذ القانون الدولي الإنساني. ٢٠١٣، رسالة ماجستير.

في دائرة اهتمام المنظمات، فهي المسؤولة عن أمن ورفاهية الفرد، وتطالب بحقوقه؛ كل هذا يؤدي إلى اختراق الحدود القومية، هذه الحدود التي تعتبر بالية أمام هذا التطور التكنولوجي، فباتت المنظمات تؤثر على الدولة وتخرقها، وغالباً ما تهدد سيادتها، بالإضافة إلى أن حركة الرأسمال تصبح مرنة في ظل هذه المنظمات. حيث تلعب دوراً كبيراً في تعزيز الحريات، وفي تغيير المفهوم السائد وسط المجتمع الثقافي والسياسي.

وعن الدور الكبير للمنظمات، نُشر في مجلة صينية شبه رسمية عام ٢٠٠٢ "إن الدور الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية في القرن الحادي والعشرين سيكون مهماً، مثلما كان دور الدولة القومية مهماً في القرن العشرين" (١٠).

وبعد دخول التكنولوجيا إلى جميع مفاصل الحياة، بدأت المساحات تتقلص في العالم، فقد أزيلت الحدود بين الدول افتراضياً، فجاءت المنظمات لتزيل هذه الحدود عملياً. لذا، نرى كلمة بلا حدود ترافق العديد من المنظمات، فهذا العالم الكبير الصغير أصبح بحاجة إلى قوانين مرنة تسهل حركة الرأسمال، وتفتح المجال أمام استثمارات، وبالتالي تعتبر الحدود المفروضة عائقاً أمامها.

وهذا ما يؤكد "جون بيليس" في كتابه عولمة السياسة العالمية: "إذا نظرنا إلى القوة من منظور عسكري، فمن المتوقع أن تكون الحكومات هي المهيمنة. أما إذا نظرنا إلى القوة من منظور اقتصادي، فمن المتوقع أن تكون الشركات متخطية الحدود الوطنية هي المهيمنة. أما إذا كانت القوة تشمل امتلاك المركز والمعلومات والمهارات في الاتصالات، فعندئذ يمكن للمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية أن تحشد دعماً للقيم التي تناضل من أجلها، وأن تمارس تأثيراً على الحكومات، فالشركات تحدث التغييرات الاقتصادية، أما المنظمات غير الحكومية فهي عادة مصدر أفكار جديدة للعمل السياسي. وقد كانت الشركات المتخطية للحدود الوطنية والمنظمات غير الحكومية المصدر الأكبر للتغييرات السياسية والاقتصادية في السياسة العالمية (١١).

### علاقة المنظمات غير الحكومية بالدول

إن العلاقة بين المنظمات والدول تتمثل بأنها صراعية، فكل واحد يرى في الثاني حجر عثرة في طريقه، أما العلاقة التعاونية فهي قليلة جداً، ويحصل ذلك في حالة المصلحة المتبادلة. فالدولة تراقب بصرامة نشاط مواطنيها في علاقاتهم الخارجية. كانت النظرة التقليدية الدائمة نظرة عدا، وشك، وريبة، وخاصة في دول العالم الثالث، فالحكومة تنظر لهذا القطاع على أنه عدو يسلب منها التمويل والسلطة، في حين يرى قطاع المنظمات الدول كمقيد أو معوق، يفرض قيوده التنظيمية بما يعرقل عملها. وخير مثال على ذلك منظمة حقوق الانسان العربية، لم تقبل أي دولة عربية أن يقيم اجتماعه الأول فيها، فاضطر إلى أن يقيم اجتماعه في قبرص ١٩٨٣.

<sup>١٠</sup> مايكل إدواردز، المجتمع المدني، النظرية والممارسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، ص ٢١.

<sup>١١</sup> عولمة السياسة العالمية- جون بيليس ص ٦٣٩.

أما الحكومات الخارجة من الحروب وأماكن الصراعات، فالعلاقة تكون غير مستقرة، وهذا ما يؤدي إلى خلق توتر بين الحكومات والمنظمات والجهات المانحة، حيث يزداد عددها ونشاطها في هذه الأماكن، لهذا تتعامل معها من موقف أنها تهدد مصالحها، وفي الجهة المقابلة فالمنظمات أيضاً لا تفضل التعامل مع الحكومات خلال الفترة الانتقالية، بسبب عدم الشفافية في صرف الأموال، والمثال على ذلك أن أنغولا مثلاً تنفق معظم الأموال التي تلقتها على الأعمال العسكرية<sup>١٢</sup>.

أما في الدول الغربية، فهناك مساحة تترك للمنظمات لتمارس فيها نشاطاتها، وتنتقد الحكومة وبرامجها. ولكن هذه المساحة يحكمها المد والجزر، أحياناً تضيق وأخرى تتسع، يكون عملها محصوراً فقط في المجال الذي لا يدخل في اختصاص الدولة، ولكن بالمقابل تكون شديدة التعامل مع المنظمات الخارجية.

فالمنظمات غير الحكومية، التي تتلقى الدعم من الدول التي أنشأتها، توصل عادة رسائل إيديولوجية لشعوب الدول التي هي في تواصل معها. فهي لا تتردد في الدفاع عن وجهة نظر حكوماتها. وفي هذا الصدد، صرح مجلس الشيوخ في ديسمبر ٢٠٠٦ أنه يوافق على استخدام المنظمات الدولية غير الحكومية في تحقيق السياسة الأمريكية، مبرراً ذلك بأنه يصعب في بعض الأحيان ممارسة السياسة الأمريكية مباشرة من قبل الحكومة<sup>١٣</sup>.

**دور المنظمات في أماكن الصراع:** سيتم تسليط الضوء على بعض النماذج والأمثلة.

**البوسنة والهرسك وكوسوفو:** كانت البوسنة والهرسك مثال واضح على تدخل المنظمات، بعد أن مرت بويلات الحرب، فكان وجود المنظمات كثيفاً، ولكن رغم كثرتها لم تقدم أي فائدة للمجتمع هناك، تذكر "مارتينا فيشر" في دراستها عن دور المنظمات: "أدى التمويل غير المنسق أو غير المنظم للمنظمات غير الحكومية في الواقع إلى ظاهرة تعرف في المنطقة بـ"رهاب المشاريع". فالمنظمات غير الحكومية أسست سوق عمل جديد، لكنها سوق مصطنعة، تعتمد اعتماداً كلياً على التمويل الدولي الخارجي والحضور الدولي المستمر<sup>١٤</sup>.

مرّ إقليم كوسوفو بنفس التجربة بالنسبة إلى المنظمات، التي لعبت دوراً سلبياً في واقع الإقليم، وهذا ما تشير إليه "أمينة زغيب"، فاكتظاظ الإقليم بالمنظمات غير الحكومية الدولية، وعدم تفاوت توزيعها، قد أدّى إلى حدوث العديد من حالات الازدواجية، مما خلق تنافساً غير صحي مع الشركاء المحليين، سواءً بين المنظمات غير الحكومية المحلية، أو بين المنظمات الدولية غير الحكومية ونظيرتها المحلية، واستدامتها<sup>١٥</sup> كان تركيزهم في كوسوفو في المدن، وكانت المنافسة بين هذه المنظمات على أشدها، ولكن المجالات كانت متشابهة وفقاً لأمينة زغيب.

<sup>١٢</sup> أمينة زغيب، استراتيجيات المنظمات الدولية في إعادة الاعمار، ص ١٢٨ مصدر سابق.

<sup>١٣</sup> مصعب شنين، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم عملية التحول الديمقراطي في تونس، ٢٠١٧، ص ٩٣،

<sup>١٤</sup> مارتينا فيشر، المجتمع المدني ومعالجة النزاعات، ٢٠٠٦، ص ٢٢

<sup>١٥</sup> أمينة زغيب، استراتيجيات المنظمات الدولية في إعادة الاعمار لفترة ما بعد الحرب، جامعة حاج خضر باتنه، ٢٠١١، ص ١٦٦.

رواندا وهايتي: لقد أثبتت مأساة رواندا، أن عمل المنظمات غير الحكومية الدولية - مهما كانت حسنة النية - قد يكون له عواقب سلبية.<sup>١٦</sup> فقد كان دعمها للاجئين في المخيمات يعزز من تنمية الجماعات المسلحة، لأنها كانت تختبئ بين اللاجئين، وبالرغم من ذلك لم ترغب في التخلي عنهم، حتى لا تفقد التمويل، أي لم يكن الهدف الأساسي هو مساعدة اللاجئين، بقدر ما هو كسب التمويل. والأمر نفسه حصل في هايتي، ولكن في مجال التعليم، "ففي هايتي، بات معظم النظام التعليمي والإغاثي في عهدة هذه المؤسسات. لكن سنوات من عمل هذه المؤسسات النشط لم تنتج أي تقدم في مستوى معيشة الهاييتيين، فضلاً عن أن معظم موظفي هذه المؤسسات هم من الأجانب، ويتقاضون رواتب مرتفعة، بخلاف أحوال الشعب الهايتي، الذي ما زال واحداً من أفقر شعوب الأرض".<sup>١٧</sup>

أفغانستان: عانت أفغانستان من الحروب الأهلية، والتدخلات الخارجية من الاتحاد السوفيتي إلى الأمريكي مؤخراً، والذي كان له التأثير السلبي على المجتمع، فقد خلق مجتمعاً يغرق بالمال، ولكن دون جهد، حيث "دفعت الحكومة الفيدرالية للأفغان الموالين لها أموالاً، لإنشاء منظمات غير حكومية، وقد عقدت هذه المنظمات ورش عمل، ونظمت ندوات لتعليم المواطنين بعض القيم الليبرالية، وبدلاً من استغلال الموارد المحلية، والاستفادة من المجتمع المدني، ظل المجتمع المدني السوري الممول أمريكياً مزدهراً ما دامت النقود تتدفق دون هوادة، بينما تم تهميش دور المجالس المحلية؛ وهكذا، أصبح المجتمع المدني مسؤولاً أمام الممول الأمريكي، وليس أمام الشعب الأفغاني، إذ تتحول هذه الأموال التي تتدفق إلى المنظمات إلى مسألة تجارية، بينما القضايا الديمقراطية تبقى مجرد اسم، أصبح حضور ندوات ومؤتمرات وورش العمل عن حقوق الإنسان ووظيفة لبعض العاطلين في أفغانستان".<sup>١٨</sup>

العراق: كما كل الأنظمة الشمولية، كانت المنظمات في العراق تموت في رحم المجتمع، بسبب الظروف والشروط التي تمنع حرية التنظيم، حيث أن العراق كان قبل الدخول الأمريكي لا يعرف ما هو المجتمع المدني، وذلك بسبب سلطة الدولة القومية، التي تحرم دخول الاستثمارات الأجنبية، حيث كانت لها قواعد وقوانين جمركية صارمة في هذا الموضوع، وهذا ما خلق لدى الشعب العراق التوجه والتعطش للدخول إلى ساحة المجتمع المدني، وذلك ظناً منه بأنه بذلك يستطيع ملئ الفراغ الذي نتج عن تحطم قيم الدولة، فدخول أمريكا إلى العراق فتح المجال أمام دخول كافة أشكال المنظمات، تحت اسم منظمات المجتمع المدني (NGO)، وبسبب الفوضى الكبيرة التي خلفتها انهيار الدولة، وعدم بناء كيان أو دولة جديدة، أصبحت ساحة مفتوحة - بكل معنى الكلمة - للاستغلال والنهب، والذين ساعدوا المنظمات في هذا النهب، هم الشعب العراقي، الذي فكر فقط في يومه، ما جعل العراق والشعب في حالة فوضى قاتلة.

إن الجانب الآخر للمنظمات، هو أنها أصبحت محلاً للجذب، وخاصة لفئة الشباب التي لا تجذبها تنظيمات مماثلة لنظام الدولة مثل الأحزاب السياسية، ولكن ظهر معوقات وأسباب كثيرة عرقلت تطور نظام المجتمع المدني، وتوجهت إلى فتح المجال أمام المنظمات غير الحكومية.

<sup>١٦</sup> <https://www.dandc.eu/en/article/international-ngos-play-various-roles-global-politics-their-scope-influence-varies-do-their>

<sup>١٧</sup> المنظمات غير الحكومية: دور وشبهة.

<sup>١٨</sup> د. خالد رمضان عبد اللطيف: كيف أفسد المال الأمريكي أفغانستان؟ ٢٠٢١

"ولما كانت غالبية المنظمات غير الحكومية في العراق تفتقد إلى المعايير العملية والقانونية والإدارية والمالية، فإن النزاعات والصراعات على النفوذ والزعامة والمال بين أعضائها، تصل حد التشهير والقذف والسباب، ناهيك عن المهاترات والاتهامات"<sup>١٩</sup>.

**سوريا:** نستطيع القول بأنه لم يكن هناك وجود للمنظمات، إلا ما يندرج تحت مظلة البعث من بعض الجمعيات والاتحادات، والتي كان مركزها المدن الكبيرة. كما أن إجراء تسجيل المنظمات المحلية صعب للغاية، ويخضع للروتين القاسي والتعقيدات، ولا يسمح للمنظمات المحلية بإقامة أي علاقة مع منظمات غير الحكومية الدولية.

ولكن، هذا الوضع تغير كلياً بعد ٢٠١١، حيث برز واقع جديد، هذا الواقع كان كفيلاً بأن يجذب المنظمات غير الحكومية، وكانت مدن تركيا المجاورة للحدود السورية، تشهد نشاطات مختلفة لهذه المنظمات، حيث مكاتبها وأماكن ترخيصها، ومن هناك كانت تتوجه نحو شمال سوريا.

وبما أن سوريا - عملياً - مقسمة إلى ثلاثة مناطق نفوذ، فقد أثر ذلك على انتشار المنظمات في كل من هذه المناطق الثلاث بشكل متفاوت، وهذا ما يؤكد مسخّ أجراه مركز "مواطنون من أجل سوريا"، حيث تقدر نسبة المنظمات العاملة في مناطق تقع تحت سيطرة المعارضة، والتي تشكل النسبة الأكبر، وهي حوالي ٤٤ %، تليها نسبة المنظمات التي تعمل خارج حدود الدولة السورية بـ ٢٣ %، أما فيما يخص المنظمات العاملة في مناطق سيطرة الحكومة بـ ١٤ %، والتي تعتبر النسبة الأقل بين أقرانها، أما باقي النسبة فهي تعمل في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية الديمقراطية في المناطق الكردية<sup>٢٠</sup>.

وفي مناطق المعارضة، تتحكم تركيا في المنظمات الموجودة في تلك المناطق، إذ لا يسمح لها بالعمل ما لم تكن مسجلة لديها. فقد كشفت دراسة حديثة صادرة عن منظمة "إمباكت" (Impact)، عن الوجود والتأثير الدّين تمارسهما القوات التركية في شمال وشرق حلب، التقرير أشار أنه من بين ٥١٤ منظمة مجتمع مدني شملها المسح البياني، أدرجت ٦١ منظمة منطقة "درع الفرات" ضمن مناطق عملياتها، مع الإشارة إلى أن الغالبية العظمى من هذه المنظمات (٥٣ منظمة) تتخذ تركيا مقراً لها. وأنه لا يسمح لمنظمات المجتمع المدني بممارسة نشاطاتها في المنطقة إلا إذا كانت مسجلة رسمياً في تركيا، أو كانت تملك تصريح عمل يتم الحصول عليه لهذا الغرض خصيصاً من والي "هاتاي"، أو كيليس، أو غازي عنتاب<sup>٢١</sup>. ولكن هذه المنظمات كانت تتعرض لعمليات الفساد، فقد "علقت الحكومة الأميركية قسماً من التمويل المخصص لمنظمات غير حكومية ناشطة في سوريا، بعد أن تبين لها أن هذه الأخيرة تدفع بشكل منهجي مبالغ طائلة غير مبررة إلى شركات تركية، لقاء مواد أساسية مخصصة للاجئين السوريين"<sup>٢٢</sup>.

<sup>١٩</sup> تراجع دور المنظمات غير الحكومية في العراق الإدارة...التنسيق... والدعم.

<sup>٢٠</sup> منظمات المجتمع المدني السورية الواقع والتحديات. د.زيدون الزعبي، ٢٠١٧

<sup>٢١</sup> تقرير: المجتمع المدني... تملكه تركيا في المناطق الخاضعة لسيطرتها شمال غرب سوريا.

<sup>٢٢</sup> المنظمات غير الحكومية... من العمل الإنساني إلى التمويل المشبوه.



وفي السياق ذاته، كانت تركيا قد عرقلت عمل العديد من المنظمات، حيث "يخشى المسؤولون الأتراك أن تصل المساعدات الأجنبية في نهاية المطاف إلى المناطق الخاضعة لسيطرة النظام، أو التي يسيطر عليها الأكراد عبر الحدود"<sup>٢٣</sup>.

### الجانب المظلم للمنظمات غير الحكومية

هناك الكثير من الجدل يحوم حول دور المنظمات، وسنقف عند أهم النقاط التي تشكل جدلاً، وهي دورها الاستخباراتي، إلى جانب التمويل، اللذان يشكلان أهم النقاط المظلمة، التي يجب الوقوف عليها، بالإضافة إلى أمور أخرى لا تقل أهمية عما سبق.

#### أ- الدور الاستخباراتي

أصبحت قضية المنظمات تشكل هاجساً كبيراً لدى الحكومات والدول، وذلك لأنها تمتلك القدرة على أخذ ما تريده، اعتماداً على سياسة الجذب، بدلاً من العنف والإكراه، كما أنها تعتبر مصدراً مهماً للمعلومات والبيانات، حول مواضيع مختلفة، مثل الاقتصاد، وحقوق الإنسان، والدين، والتركيبة السكانية، والأقليات، وغير ذلك، والتي يُعتمد عليها في السياسة العالمية، ويتم تحليلها، والتحرك وفقها

لذا، فالتقرب منها والابتعاد يتعلق بمدى النفع والضرر الذي تخلقه المنظمة، وبسبب هذه الهواجس كانت مواقف الدول مناهضة لعمل هذه المنظمات، ففي روسيا توصف هذه المنظمات (بالغير المرغوب بها)، وقد أصدر بوتين في عام ٢٠١٢ قانوناً يصف فيه هذه المنظمات بالعميلة للخارج، وجاء في بيان للكرملين، أن بوتين «وقع قانوناً فيدرالياً ينظم نشاطات المنظمات غير الحكومية، التي تلعب دور العميل الخارجي»<sup>٢٤</sup>. وكانت وزارة العدل الروسية قد طالبت - في تقرير نشرته على موقعها في الشبكة الإلكترونية الدولية - بحظر نشاط ما يقرب من تسعة آلاف منظمة، تورطت في تفضي أموال من الخارج، من دون تقديم كشف أوجه الصرف والإنفاق.

أما الصين، فقد عملت على تشديد القواعد المنظمة لعمل المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك مطالبتها بنشر معلومات محددة، مثل التمويل والعضوية، وإلا واجهت الحظر.<sup>٢٥</sup>

وفي إسرائيل، وافقت الحكومة الإسرائيلية على مشروع قانون، يفرض قواعد تنظيمية جديدة على المنظمات الإسرائيلية غير الهادفة للربح، والتي تتلقى أموالاً من حكومات أجنبية<sup>٢٦</sup>، حيث قالت "أيليت شاكد" وزيرة العدل، إن الجمهور الإسرائيلي "من حقه أن يعرف، عندما تنخرط الحكومات الأجنبية في الشؤون الداخلية لبلد آخر"<sup>٢٧</sup>.

والأمر الآخر الذي يزيد من هذا الهاجس والتخوف، هو ما ذكره العديد من الباحثين "بأن الرؤية الأمريكية تتركز على خفض القوات العسكرية الأمريكية في الخارج، وتعويض ذلك من

<sup>٢٣</sup> تركيا تكثف حملاتها القمعية ضد منظمات الإغاثة الإنسانية.

<sup>٢٤</sup> الرئيس الروسي يوقع قانوناً فيدرالياً مثيراً للجدل. ٢٠١٢

<sup>٢٥</sup> الصين تسعى لإحكام قبضتها على منظمات المجتمع المدني. ٢٠١٦

<sup>٢٦</sup> المنظمات غير الحكومية.. من التمويل المشبوه إلى الغزو الثقافي.

<sup>٢٧</sup> الحكومة الإسرائيلية تستهدف تمويل الحكومات الأجنبية للمنظمات الأهلية.

خلال زيادة القوة المدنية الأمريكية. وكما توجد في المؤسسة العسكرية قوات خاصة للتدخل السريع، أوصت الدبلوماسية الجديدة بتشكيل فرق دبلوماسية سريعة الاستجابة، تضم مجموعات من الخبراء المدربين تدريبات خاصة، للانتشار السريع في المناطق التي تشهد صراعات، أو حالات من عدم الاستقرار، وذلك بالتعاون بين وزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية، وذلك بهدف تحقيق التوازن بين القوة العسكرية والقوة المدنية، وفي هذا الصدد يكتب "ديفون دوجلاس باورز" في فوجين بوليسي: "لقد تم استخدامها وما زالت تستخدم حالياً كأدوات للسياسة الخارجية، وتحديداً مع الولايات المتحدة، بدلاً من استخدام القوة العسكرية البحتة"<sup>٢٨</sup>.

## ب- التمويل

إن المال هو العصب الرئيسي والمهم لأي منظمة، حتى تكون قادرة على الاستمرار، وتسيير أمورها، وإقامة مشاريعها، وبالتالي لا بد من توفر مصدر للتمويل، سواء كان ذاتياً، أم اعتماداً على المنح، وفي كثير من الأحيان نراها تعتمد على الدول المانحة في مصادر تمويلها، لذا نجد الكثير من إشارات الاستفهام تحوم حول دورها. ومن أهم الأمثلة أن "الصندوق الوطني يتلقى حوالي ١٠٠ مليون دولار سنوياً من الكونغرس، كما تحصل "فريدوم هاوس" أيضاً على الجزء الأكبر من أموالها من الحكومة الأمريكية، وخاصة من وزارة الخارجية"<sup>٢٩</sup>، وهذه المنظمات تعمل في جميع المجتمعات، وتدعم المنظمات المحلية، وبطبيعة الحال ستكون داعمة لسياساتها. لذا تعيش الكثير من المنظمات حالة الصراع بين الدول المانحة (مصدر التمويل)، وبين ما تهدف إليه هذه الدول من السياسات، التي تريد تمريرها تحت غطاء العمل الانساني للمنظمات غير الحكومية، ولعل الوضع في البوسنة والهرسك سابقاً يشكل صورة واضحة لهذا الطرح.

يورد بعض الباحثين إحصائيات التمويل، التي تشير إلى تيّؤ الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى عالمياً، كأكبر مانح لهذه المنظمات، وترتكز أنشطة معظم هذه المنظمات في الدول التي تعتبر محط اهتمام السياسات الخارجية للقوى الكبرى<sup>٣٠</sup>. ومثال على ذلك تحكم المانح بقراراتها، لذلك نرى أن معظم المنظمات لا تعلن عن مصادر تمويلها، ففي دراسة أجريت عن مصادر تمويل تبين أن ٦١% من المنظمات لم تعلن عن مصادر تمويلها<sup>٣١</sup>. ثم أن هذه الأموال التي يصدق به المانحين على المنظمات، إذا ما صرفت على التنمية، لظهر ذلك واضحاً على قطاع التعليم والصحة والخدمات، لذلك هذه الأموال لا تخدم المجتمع، والمثال على ذلك هو الأموال التي منحت للمنظمات الفلسطينية. "فإن بعض الدراسات تُظهر ارتفاع الدعم المالي للضفة الغربية وقطاع غزة إلى ٦٠٠٪ نسبة إلى أعوام سابقة، ووصلت إلى ٢٥.٣ مليار دولار ما بين عامي ١٩٩٩ – ٢٠٠٨".

By Devon Douglas-Bowers | Mar 10, 2012 | Essays, Middle East, US•[NGOs: Missionaries of Empire](#)<sup>٢٨</sup>

• By Ron Nixon.[U.S. Groups Helped Nurture Arab Uprisings](#)<sup>٢٩</sup>

April 14, 2011

<sup>٣٠</sup> المرجع السابق الدور السياسي والأمني للمنظمات غير الحكومية، ص ١٥.

<sup>٣١</sup> د. نزمين عبد القادر امبابي، دور المنظمات الحقوقية الدولية والإقليمية والمحلية في حرية تداول المعلومات في ظل توجهات بناء مجتمعات المعرفة جامعة القاهرة، ص ٣٣.

إنّ منظمة (NED) عام (٢٠١٨) وحدها قدمت دعماً لـ(٤٨) منظمة غير حكومية في العراق، بمبلغ وصل إلى حدود (٢.٥٧٠.٠٠٠ دولار)<sup>٣٢</sup>.

### ج - استقطاب القوى الشابة

صارت المنظمات غير الحكومية إسفنجية، تمتص الحاصلين على أعلى الدرجات، والتمكنين من اللغات والمهارات النوعية، لم تعد النخبة الشابة تتحدث عن "عيش، حرية، عدالة اجتماعية"، أو تهتف بـ "الشعب يريد"، فبدلاً من ذلك انتشرت مصطلحات كـ التنمية المستدامة، تمكين المرأة، وغيرها من الشعارات، إذاً هناك تغيرات تحدث في البناء الفكري لدى الأجيال الشابة، فبدأ غالبيتهم يطمح إلى الحصول على دعمها.

إن استقطاب الكثير من الخبرات، نتيجة ضخ أموال والرواتب المرتفعة، يؤثر بشكل سلبي على المنظمات المحلية، وعلى الإدارات الموجودة، ففي السودان عانى قطاع التعليم من نقص في الكادر التدريسي، وخاصة اللغة الانكليزية، بسبب التحاقهم بالمنظمات، ومستوى الأجور العالي<sup>٣٣</sup>.

### د- صهر قيم وثقافات الشعوب في بوتقة ثقافة معينة بعيدة عن القيم ذلك المجتمع

وهذا يُعتبر محاولة للتأثير على الثقافات الموجودة اجتماعياً ودينياً، ففي روهينغا، هناك بحث وتقدير خاص غير حكومي، بشأن المنظمات غير الحكومية العاملة في ملاجئها، فقد كشف التقرير أن بعض المنظمات غير الحكومية العاملة فيها، تُتهم بالفساد المالي والتحويل الثقافي والديني. جُلّ المنظمات تنشر خلال الخدمة ثقافتها الخاصة، ودينها التي تتدين به، وتنتشر الثقافات والمفاهيم الدينية التي تنتمي إليها<sup>٣٤</sup>، وربما رؤية الصليب في كوباني يخبرنا عن التغيرات التي تحدثها.<sup>٣٥</sup>

### النتائج

١- المنظمات غير الحكومية شهدت تطورات كبيرة منذ منتصف القرن التاسع عشر، وإلى يومنا هذا، وأصبحت موجودة بقوة في المجتمعات، وخاصة أماكن النزاع والحروب، وأصبح لها وزنها في السياسة الدولية، وتحلّ مراكز مهمة وذات التأثير في العلاقات الدولية، وعلى الرأي العام العالمي. فالتقارير الصادرة عن هذه المنظمات، تعمل على تعبئة الرأي العالمي لدعم قضية ما.

٢- رغم الشعارات الفضفاضة التي تحملها المنظمات غير الحكومية، إلا أنها لا تخلو من السلبية، التي تنعكس على المجتمع، ويصبح كل شيئاً براقاً كما الشعارات، ولكن خاوياً من الداخل، وصحيح أنها تقصي دور الدول، ولكن لا تقدم بدائل، بل ربما تساعد على تفتيت

<sup>٣٢</sup> [IRAQ 2018 'MIDDLE EAST AND NORTHERN AFRICA](#)

<sup>٣٣</sup> [The Negative Effects of Some Non – Governmental Organizations \(NGOs\) on EFL Teaching and Learning in Sudan](#)

<sup>٣٤</sup> [المنظمات غير الحكومية العاملة في ملاجئ الروهينجا بعضها متهم بالفساد المالي والتحويل الثقافي والديني.](#)

<sup>٣٥</sup> [انتشار المسيحية في بلدة سورية كانت تحت حصار الدولة الإسلامية.](#)

المجتمع، وأماكن الصراعات خير دليل على ذلك، وهي أنها رغم كثرة المنظمات، إلا أننا لم نشهد تطوراً واحداً في مجتمعات النزاع، وما بعد الحروب.

٣- تحت الشعار "بروز قضية أمن الفرد على أمن الدول"، يُخلق فرد أعزل، متاح بكل معنى الكلمة، للاستغلال والنهب، أي فرد لا يملك أي رادع أخلاقي، وبالتالي بناء مجتمع مؤلف فقط من أفراد لا يربطهم ببعض أي صلة، أو أي قيم، وبذلك يسهل استغلاله.

٤ - مسألة دخول المنظمات إلى أماكن الصراع، مسألة شائكة ومعقدة، حتى ولو كانت هناك قوانين تحكمها، فهناك الكثير من الطرق التي تستطيع أن تصل من خلالها إلى أهدافها. فهي تعتبر أدوات للنظام العالمي، وهذا الواقع لا يمكن تجاهله، لكن معرفة كيفية التعامل معه والاستفادة من وجوده لخدمة المنطقة أمر مهم.

٥- للوهلة الأولى، يمكن أن تحمل المنظمات بعض المشاريع الإغاثية، عندما لا تكون الحكومات المحلية جاهزة لتلبية احتياجات الناس، ولكن تبقى هذه المشاريع ذات فوائد وإيجابيات مؤقتة، ومع مرور الوقت سوف تظهر سلبيات لا يمكن درء مخاطرها.

٦- إن إغراق المنظمات بالمال، أدى إلى تحوّلها من العمل التطوعي إلى العمل المأجور، كما إن تغلغلها في مختلف شرائح المجتمع، وما نتج عن ذلك من تجاذبات، ساهمت بزيادة الشرخ بين هذه الشرائح، كونها مرتبطة بالدول المانحة، وتطبق شروطها.

٧- مهما يكن من سلبيات وإيجابيات، إلا أن هناك فئة تستفيد من هذه المنظمات، نتيجة الخدمات التي تقدمها، إنما يلزم هنا هو الوعي لدى المجتمع، الذي سيكون بمقدوره تحجيمها، لأنه الساحة المقصودة بالعمل.

٨ - كما أن جميع الدول تمتلك جيوشاً ومعدات للدفاع، أصبح اليوم وجود المنظمات أحد الأولويات التي تحاول الدول خوض غمارها، ويستخدم هذه الأداة الناعمة في مواجهة الطرف الآخر، لذلك، من الأهمية الكبيرة، معرفة مصادر تمويل المنظمات، حتى يسهل معرفة أجنادات المانحين.

٩- لا تقوم هذه المنظمات بحل المشاكل، فهي كمنظمات عابرة للقوميات، ليس من أولوياتها احتياجات المجتمع، بل هي طريقة من طرق تنظيم الرأسمال وتحرير السوق، وتساهم في تمويل أنشطة المنظمات المحلية، وفق أجنادات النظام العالمي، وبالتالي لا تلعب دوراً في تحسين أو تغيير الأوضاع.

١٠- نظراً للنواقص الغائرة التي تتمخض عن الدولة الكلاسيكية عموماً والدولة القومية غالباً، فإنه تجري المحاولات لتطعيمها بنظامٍ محايدٍ يسمى بالمجتمع المدني، في حين أنه من حيث المضمون لا يُمثّل المجتمع المدني بكلّ معنى الكلمة. إذ يُعمَلُ على إفراغه من جوهره الديمقراطي، ومن ثمّ استخدامه لتخفيف وطأة مآزق الليبرالية المتمثّل في الدولة القومية.

١١- تحاول المنظمات استغلال الفجوة العميقة، التي تحدث غالباً بين الحكومات والمجتمع، خاصة بعد الأزمة العميقة التي ضربت الدول القومية، والتي فقدت جاذبيتها لدى الفرد، من خلال إملاء هذه الفجوة بالشعارات البراقة التي تحملها.

١٢- أصبحت المنظمات الدولية واقعاً لا يمكن تجاهله، وباتت جزءاً أساسياً من النظام العالمي، وتحتل مركزاً استثنائياً في الأمم المتحدة، لذلك فإن تجنب هذه المنظمات لا يأتي بنتيجة، وإنما يجب بناء علاقات جيدة مع هذه المنظمات، والاستفادة من موقعها، لتمكين المنطقة سياسياً واقتصادياً.

١٣- إن زيادة الوعي بالمخاطر التي تحملها المنظمات، ومعالجة الخلل في بنية المجتمع، المتمثل في البطالة والفقير والصحة والتعليم، هو خير علاج لتمتين وتمكين المجتمع.

١٤- إن أهم فئة مستهدفة هي فئة الشباب، لذلك يجب إقامة مشاريع تنموية لجذب الشباب، ومحاولة ملئ الفراغ الناتج من حالة عدم الاستقرار.

١٥- من كل ما سبق، نرى في كثير من الأحيان أن مكانة المنظمات تتخطى مكانة الحكومات، وذلك نتيجة طبيعة المنظمات غير الحكومية، غير المعرّضة للمساءلة، بالإضافة إلى عملها الذي يتخطى الحدود.